

عنوان البحث

جهود الشيخ محمد بن الحاج سليمان مطهري،
وآراؤه في علوم الحديث
من خلال كتابه (فتح المغيث في علوم الحديث)

إعداد:

د. قاسم بن عمر حاج محمد

مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي التأيني للعالمين الجليلين

الحاج سليمان بن بكير مطهري والحاج محمد بن سليمان مطهري

الإربعاء 25 شعبان 1440هـ / 01 ماي 2019

قصر أت امليشت، غرداية

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

تمهيد:

أقدم في هذه الورقة قراءة في كتاب الشيخ محمد بن سليمان مطهري، نتبين منها مدى جهده الحثيث في تدريس هذا الفن وتحرير مباحثه، وبعضاً من اختياراته فيه، وفقاً للخطة الآتية:

المطلب الأول: لمحة عن تدوين علوم الحديث عند الإباضية.

المطلب الثاني: مصادر تلقي الشيخ مطهري للحديث وعلومه.

المطلب الثالث: مؤلفه في علم المصطلح (فتح المغيث في علوم الحديث).

المطلب الرابع: اختيارات الشيخ مطهري في مباحث علوم الحديث.

خاتمة.

المطلب الأول: لمحة عن تدوين علوم الحديث عند الإباضية.

يمكن حصر من اهتم بعلوم الحديث ومباحثه ومصطلحاته تحريراً وجمعاً من علماء الإباضية في ثلاثة هم:

- الأول: أبو عبد الله محمد بن بركة، حيث تحدث عن مفهوم السنة وبعض أنواعها في أول كتابه "الجامع" على طريقة الفقهاء، ولم يخرج في الغالب عن المعلومات المعروفة عند غيره، و الذين كتبوا من بعده اعتمدوا على ما وجدوه في الجامع دون زيادة.

- الثاني: أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني، في كتابه "العدل و الإنصاف"، حيث أضاف على ابن بركة مباحث في العلل والجرح والتعديل؛ لأنه كان مهتماً بهذا الجانب خاصة، وهو الذي قام بالترجمة لرجال المسند، ولم يضيف هو أيضاً قواعد جديدة على الآراء الموجودة عند الجمهور في مسائل النقد والجرح والتعديل.

- الثالث: الشيخ محمد بن يوسف اطفيش، ويعتبر أكثرهم إيراداً لمباحث المصطلح، حيث أعاد تدوين مصطلح الحديث على ما وجدته في بعض كتب علوم الحديث، مع بعض التحوير في إدخال رجال المذهب ومسند الربيع ضمن الصّحاح، وكذا إبراز رأي الإباضية في أخبار التّواتر والآحاد، وله في ذلك كتابي "جامع الشمل" و "وفاء الضمانة".

المطلب الثاني: مصادر تلقي الشيخ مطهري للحديث وعلومه.

ورد في ترجمة الشيخ محمد مطهري ذكر شيوخه في علم الحديث وهم:

أولاً: والده الحاج سليمان بن بكير مطهري، والحاج أحمد بن صالح اسكوتي، والشيخ الحاج يحيى بن صالح باعمار، حيث قرأ على أيديهم في جملة ما قرأ كتب الحديث للشيخ اطفيش وهما: وفاء الضمانة بأداء الأمانة، حاشية الترتيب لأبي ستة، المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، وقال في مقدمة كتابه: "فقمتم بحول الله بالمهمة حسبما تيسر لي من بعض فنونه، التي تلقيتها عن والدي المرحوم الشيخ سليمان بن بكير مطهري، وهو قد تلقاها عن شيخه القطب اطفيش رحمه الله".¹

وقال في آخر الكتاب أبياتاً جاء فيها:

أقول بحمد الله تمت دراستي لعلم الحديث ثان علم تأصلاً
بمعهد عمنا سعيد تفجرت ينابيعه إذ صار للدين معقلاً
بفضل إلهي ثم تعليم والدي سليمان من للعلم كان مؤهلاً²

ثانياً: الشيخ محمد مناشو، وذلك أثناء دراسته في المدرسة الخلدونية بتونس.³

فميزة الشيخ هنا أن تلقيه لهذا الفن كان تتلمذا وحضوراً لمجالس العلم ولم يكن أخذاً من الكتب فقط، ولهذا أثره الكبير في ترسيخ المعاني وتصحيح ما قد يقع فيه القارئ للكتب من اللحن والخطأ.

¹ - فتح المغيث: ص 30.

² - فتح المغيث: ص 355.

³ - محمد مناشو ولد عام 1882 وتوفي عام 1933 ، درس بجامع الزيتونة وحصل على أعلى شهادته المعروفة آنذاك باسم التطويع عام 1901 ، واشتغل بالتدريس في المدارس القرآنية، قبل أن يلتحق بالإطار التدريسي لجامع الزيتونة. نشط الشيخ محمد مناشو في عدد من الجمعيات من أهمها: جمعية الشهامة العربية المسرحية التي تأسست في ديسمبر/كانون الأول 1910 ، كما أنه كان العنصر الرئيس في تأسيس جمعية ودادية أدبية تسمى جمعية الجامعة الزيتونية عام 1919 ، ثم كان من مؤسسي جمعية العلماء التي ظهرت في مارس 1933 للدفاع عن المصالح الأدبية والمادية لأساتذة جامع الزيتونة، وقد تولى آنذاك خطة النائب الأول للرئيس، في حين تولى رئاستها الشيخ إبراهيم النيفر. المراجع: محمد الفاضل بن عاشور، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، الدار التونسية للنشر، تونس 1983. د. علي الزيدي، الزيتونيون ودورهم في الحركة الوطنية 1904-1945، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ومكتبة علاء الدين بصفاقس، 2007. (المصدر: موقع ويكيبيديا)

المطلب الثالث: مؤلفه في علم المصطلح (فتح المغيـث في علوم الحديث).

أصل كتاب فتح المغيـث، محاضرات ودروس ألقاها الشيخ على تلامذته في معهد عمي سعيد، ما يزيد عن عشر سنوات، ولا شك أن الشيخ في هذه المدة قد زاد ونقص ونقح وحرر في كل مرة يملي فيها دروسه، مما جعل العمل غزيراً ثرياً بالمعلومات والنصوص، وعنوان الكتاب مستلهم من عنوان كتاب الإمام السخاوي: فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث، ويمكننا من خلال قراءة الكتاب تحرير ما يأتي:

أولاً: جمع الشيخ رحمه بين طريقة المتقدمين والمعاصرين في تبويب مباحث المصطلح، فهي في مجملها تتطابق مع تقسيم ابن الصلاح والحاكم وغيرهما للمباحث، وسمّاها دروساً، وبين طريقة المعاصرين في الاهتمام بتحرير التعريفات وتحديد المفاهيم لغة واصطلاحاً، كتعريفه للوحي والحديث القدسي والسنة... إلخ.

ثانياً: نلاحظ اهتمام الشيخ بتأصيل التعريفات من نصوص القرآن الكريم خاصة، ومن أشعار العرب، وبعض من حديث النبي ﷺ.

ثالثاً: تنوعت موارد الشيخ في تأليفه، حيث جمع بين المصادر القديمة ككتاب ابن حجر في نخبة الفكر، ومقدمة ابن الصلاح، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ومعرفة علوم الحديث للحاكم، وكتب المعاصرين لاسيما الدكتور محمد عجاج الخطيب في كتابه الوجيز في علوم الحديث، واللكنوي في الرفع والتكميل... إلخ.

رابعاً: اهتمامه بالترجمة لأعلام الحديث الذي يرد ذكرهم أثناء حديثه، ولو كانوا مشهورين كأصحاب الصحاح والسنن.¹

خامساً: قد يؤخذ على الشيخ رحمه الله عدم الإحالة إلى عناوين مصادره في أحيان كثيرة، وهي طريقة المتقدمين عموماً في التأليف. لكن كان حريصاً على ذكر صاحب النص التزاماً بالأمانة العلمية.

سادساً: لم يستوعب الشيخ كل مسائل ومباحث المصطلح المعروفة في مصادره، من ذلك قوله: "ولأداء الحديث بالإملاء والتدريس شروط أخرى، أهملناها للاختصار".²

سابعاً: سار الشيخ رحمه الله في مباحث المصطلح على طريقة وقواعد من سبقه من المؤلفين، ولم يبرز في ثنايا كتابه ما يعرف بخصوصيات الرواية عند الإباضية، وقد ذكرت بعضها منها في بحث بعنوان: "منهج تعامل الإباضية مع السنة النبوية"، منشور بمجلة معهد الحياة، القرارة.

¹ - انظر: فتح المغيـث: ص 71-72.

² - المصدر نفسه: ص 100.

ثامنا: نلاحظ بعض الهنات في مواضع من كتابه، كعدم تمييزه من حيث العنوان بين غريب الحديث والحديث الغريب، فجعلهما بعنوان واحد: "النوع الرابع الغريب"، ثم "النوع السابع: الغريب".¹

وكذا عدم وجود الوحدة الموضوعية في بعض المباحث: "مثل: مراتب الخبر، ذكر فيه النوع الأول المتواتر، النوع الثاني: المشهور، النوع الثالث: العزيز، النوع الرابع: الغريب" ثم ذكر أنواعا آخر متعلقة بالصحة والضعف (المصحف، المحرف، الغريب، المجهول، المستور، سوء الحفظ، الإسناد المرسل).

وكان له اجتهاد رحمه في هذه التقسيمات كقوله: "ولقد يشكل على كثيرين أن يسلك المصحف في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف، رغم الضعف الظاهر الذي يكاد يطبعه في جميع صوره، فأقل ما يفترضه الباحث فيه أنه يجب أن يكون خالصا للضعف، إن لم يحكم بأنه موضوع، ونسأل الله التوفيق والعصمة، والله أعلم".²

المطلب الرابع: اختيارات الشيخ مطهري في مباحث علوم الحديث

نلاحظ تواضع الشيخ رحمه الله وتورعه عن الترجيح بين الأقوال في كل مرة، بل يكتفي بعرض كل قول مع أدلته، إلا ما ورد في بعض المسائل، نذكر منها:

أولا: يرى جواز الرواية بالمعنى ما قبل التدوين، قال: "والصحيح الجواز للضرورة قبل تدوين الحديث...، وأما بعده فالحكم المنع".³

ثانيا: يرى أن الصحابة عدول كلهم في الرواية بمن فيهم من اختلف فيه ممن حضر الفتنة، بخلاف من فرق كالشيخ اطفيش رحمه الله، قال: "والظاهر أن كلام القطب رحمه الله في الولاية والبراءة، أما من جهة عدالة الرواية فلا شك أن جمعنا يروون عنهم ويعدلونهم...، وغالب علماء المغرب يعدلونهم في رواية الحديث كما سبق عن جابر بن زيد، وخالفهم بعض العمانيين".⁴

¹ - فتح المغيث: ص 152، ص 156.

² - المصدر نفسه: ص 254.

³ - المصدر نفسه: ص 99.

⁴ - المصدر نفسه: ص 107.

ثالثا: يقدّم الشيخ مطهري مصادر الحديث الإباضية على غيرها، ويقدم محدثيهم على غيرهم، كقوله: "وأفضل التابعين عندنا هو جابر بن زيد الأزدي، لأنه فقيه المذهب ومحدثه، وثقة عند جميع أصحاب السنن، وعند أهل الفن سعيد بن المسيب".¹

وقال في أصح الأسانيد: "ونحن نقول على ما صححه أصحابنا: إن أصحابها ما رواه أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن الصحابة، ومن بعده ما رواه الربيع عن أبي عبيدة مسلم عن جابر وغيره، ثم ما رواه تلاميذ أبي عبيدة عنه".²

رابعا: نلاحظ شدة التحري لدى الشيخ في مباحث الجرح والتعديل، يظهر ذلك في موقفه من تعارض الجرح والتعديل، حيث يرى أن الجرح مقدم من حيث الأصل، لكن مع التنبيه إلى ما وضعه العلماء من قيود في ذلك، قال: "فاعرف هذه القيود التي ذكرناها لقاعدة تقديم الجرح، فقد زل قدم كثير من الباحثين لغفلتهم عن التقييد والتفصيل، توهم منهم أن الجرح مطلقا، أي جرح كان، مقدم على التعديل مطلقا، أي تعديل كان، من أي معدّل كان في شأن أي راو كان، فوقعوا بسبب ذلك في الخطأ".³

خامسا: اجتهد الشيخ في استيعاب آراء العلماء في مراتب التعديل والتجريح ثم اختار التقسيم الذي وضعه ابن حجر في تقريب التهذيب، وتبعه عليه السخاوي. حيث قسم كلا منها إلى ست مراتب.⁴

سادسا: أشار الشيخ إلى نسبية الحكم بالصحة والضعف في الحديث، وأنه لا يمكن القطع بالصحة أو الضعف لجواز خطأ الناقد أو الراوي الثقة أو صدق الراوي الضعيف.⁵ بل اعتبر ذلك حتى فيما يخبر به الراوي المتهم بالكذب فلا يقطع بكذبه.⁶

سابعا: دافع الشيخ رحمه الله عن علماء الحديث بأنهم اهتموا بالإسناد والمتن على السواء، وردّ بشدّة على شبهات بعض الحداثيين والمستشرقين الذي انتقصوا من جهود المحدثين، وراحوا يتعسفون في رد الحديث بمجرد النظر العقلي دون اعتبار للسند.⁷

¹ - فتح المغيث: ص 108.

² - المصدر نفسه: ص 190.

³ - المصدر نفسه: ص 132.

⁴ - المصدر نفسه: ص 129.

⁵ - المصدر نفسه: ص 184.

⁶ - المصدر نفسه: ص 186.

⁷ - المصدر نفسه: ص 178.

وقال عنهم في آخر الكتاب: "كل مطلع متفهم يقطع بسلامة أحكامهم على الأحاديث، وبأن منهجهم هو السبيل الوحيد المتكامل للوصول إلى تمييز المقبول من المردود من المرويات".¹

ثامنا: يرى الشيخ رحمه الله مسلك التأويل في الأحاديث التي تروى بأسانيد صحيحة وتخالف نصوص القرآن في مصادر غير الإباضية، قال: "وإذا روى غيرنا حديثا وصححوه أثبتناه وأولناه تأويلا صالحا إن كان مخالفا ظاهره لنص القرآن بما يوافق القرآن، وبما عليه إجماع المذهب".²

تاسعا: يرى الشيخ صحة مراسيل الإمام جابر بن زيد كما ذهب إلى ذلك الإمام السالمي والشيخ اطفيش، على خلاف الأصل في الحديث المرسل بأنه نوع من الضعيف. ولو أنه أشار إلى أن سبب القبول هو وجود ما يعضدها من روايات متصلة، وليس مجرد كونها من مراسيل جابر.³

عاشرا: يوصي الشيخ رحمه الله بمراجعة كتب التخريج لمعرفة حكم العلماء في أي حديث يروى، لكن مع الرجوع إلى أقوال العلماء الإباضية فيها.⁴

حادي عشر: يرى الشيخ عدم جواز رواية الحديث الضعيف ولو في باب الآداب والفضائل، وتوفرت فيه الشروط التي وضعها العلماء لجواز العمل به، معللا ذلك بأن لنا مندوحة عنه بما ثبت من الأحاديث الصحاح والحسان والصالحة.⁵

¹ - فتح المغيث: ص 329.

² - المصدر نفسه: ص 191.

³ - المصدر نفسه: ص 201.

⁴ - المصدر نفسه: ص 214.

⁵ - المصدر نفسه: ص 249. وص 321.

خاتمة.

لقد بذل الشيخ محمد بن سليمان مطهري رحمه الله جهدا واضحا وعناية كبيرة بعلوم الحديث تدريسا وتأليفًا، ولا شك أنه أحيا بذلك هذا العلم في نفوس طلبته الذين هم الآن أساتذة معاهد وخطباء مساجد في كل بلدة، ورسخ روح الاعتدال والتوسط في الأخذ بمصدري الوحي من القرآن والسنة دون إفراط أو تفريط، وهو مسلك سار عليه علماءنا الإباضية قديما وحديثا، ولا بد أن نحافظ على هذا النهج حتى لا تنزل بنا الأقدام وتزيغ بنا الأهواء في شعب اتباع الهوى والتقول على الله وكتابه ورسوله وسنته بما ليس منها.

وكم كان جميلا أن تكون للشيخ رحمه إجازات في علوم الحديث أو روايته تزيد من الثقة بآثاره، وتبقي على ارتباط الخلف بالسلف، ويورث هذا العلم لمن بعده تلميذا عن شيخ، كما كان في الصدر الأول من نشأة هذا العلم، وفي ذلك ضمان من زيغ السمع والبصر ومن سوء الفهم.

وشكر الله سعي من أخرج هذا العلم إلى النور، لاسيما المحققين الفاضلين، أحمد بن حمو كروم، وعمر بن أحمد بازين، وكذا الأستاذ الدكتور نور الدين عتر، الذي زادت تعليقاته وتصويباته للكتاب ثراء وعمقا. والله من وراء القصد.

سبحانك الله وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت،

نستغفرك ونتوب إليك، والحمد لله رب العالمين.